

الأزمة المالية العالمية ودول مجلس التعاون الخليجي

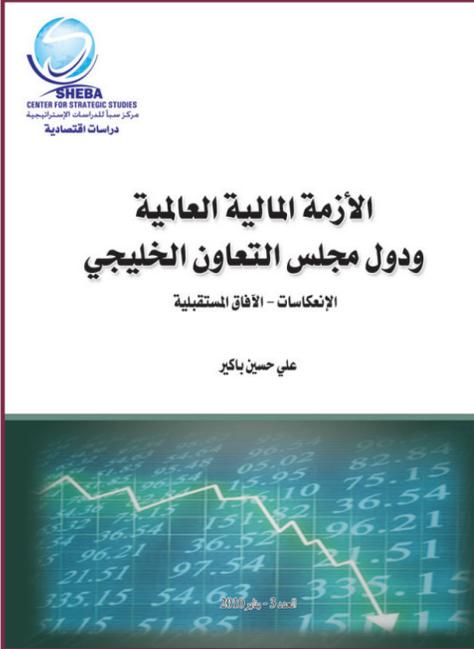
الانعكاسات والآفاق المستقبلية 2009 - 2020

مقدمة

تتناول هذه الدراسة الوضع الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي العربية خلال مرحلتين: "ما قبل، وما بعد الأزمة المالية العالمية"، وتستعرض التحولات التي طرأت على هذا الوضع خلال أشهر قليلة، وكيف انتقل الحديث من مرحلة كانت دول الخليج تصف فيها على أنها القوة المالية العالمية الجديدة التي ستصعد إلى المسرح العالمي قريباً، إلى الحديث عن مدى قدرة هذه الدول على الصمود في وجه الانعكاسات التي أفرزتها الأزمة المالية العالمية، والتي سرعان ما تحولت إلى أزمة اقتصادية عالمية، ثم توسعت لتتحول إلى أزمة اجتماعية أيضاً.

وتناقش الدراسة الانعكاسات التي تركتها الأزمة على أبرز القطاعات الاقتصادية الخليجية، ولاسيما القطاع المصرفي، والعقاري، خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن الأزمة المالية العالمية بدأت في حقيقتها كأزمة عقارية مصرفية عالمية، وانتقلت بعدها إلى كل القطاعات، عندما تحولت إلى أزمة اقتصادية عالمية، وكان لذلك انعكاساته على الأسواق المالية التي نالت نصيبها من الأزمة، وعلى قطاع النفط أيضاً بشكل أساسي.

ونستعرض من خلال الدراسة، الجهود والقرارات التي اتخذتها دول مجلس التعاون الخليجي للحد من المضاعفات السلبية التي تركتها الأزمة، وننظر في آفاق الأعوام -2009 2020 على كافة المستويات، ومدى قدرة الدول الخليجية على تجاوز الأزمة بنجاح على المدى القصير، والتطلعات الاقتصادية على المدى البعيد.



انخفاض هامش الربح نتيجة لانخفاض أسعار النفط وثبات أسعار المواد الأولية.

ومن الناحية النظرية المجردة تعتبر مسألة مواصلة الاستثمار في هذا القطاع في هذه المرحلة مفيدة جداً، نظراً لانخفاض التكاليف بنسبة كبيرة*، لكن المشكلة أن انخفاض أسعار النفط بهذا الشكل الحاد في فترة قصيرة جعل الاقتصاد الخليجي في أمس الحاجة الآن إلى هذه الاستثمارات المرصودة، كما أنه من غير المنطقي العمل على تطوير القدرة الإنتاجية في وقت تبحث فيه دول منظمة أوبك تخفيض الإنتاج للحفاظ على الأسعار، إضافة إلى تقلص الطلب على النفط نتيجة لانكماش أكبر الاقتصادات العالمية. ولا شك أن التراجع في تطوير القطاع التكميلي سيؤثر أيضاً في قدرة هذه الدول على تنوع اقتصاداتها وتقليص الاعتماد على إيرادات النفط الخام. أرامكو- التجهيزات البحرية (برنامج التجهيزات الممكنة) المملكة العربية السعودية.

ج- مستقبل أسعار النفط

في المقابل هناك من يعتقد أن أزمة انخفاض أسعار النفط ستخرج من محنتها في العام 2010 بشكل كلي، وأن المستقبل ليس قاتماً بالنسبة لدول الخليج التي سيكون عليها الصمود فقط خلال العام 2009، لتكون في وضع جيد لاستعادة قوتها التي كانت عليها قبل أن تتعرض لتداعيات الأزمة المالية العالمية.

الإجراءات الخليجية خلال الأزمة

عندما بدأت المصارف الخليجية تعاني من شح السيولة، تحركت الحكومات سريعاً متخذة عدداً من الإجراءات الأولية، تراوحت بين ضمان الودائع، وخفض الفائدة، وشراء الأسهم المصرفية. وبعد سلسلة الإجراءات الأولية المالية والنقدية التي اتخذتها الدول الخليجية في مواجهة تداعيات المرحلة الأولى من الأزمة المالية العالمية، قامت معظم هذه الدول باتخاذ سلسلة إضافية من التدابير تضمنت ضخ كميات كبيرة من الأموال ودعم الاقتصاد الوطني، والعمل على توفير سيولة كافية، وإعلان برامج اقتصادية، وذلك بهدف طمأنة الجميع على قدرة البلاد على احتواء الأزمة وانعكاساتها، وللحيلولة دون تفاقم تدهور الوضع المصرفي، وتحقيق الاستقرار المالي، وتعزيز برامج التنمية الشاملة، ودعم النمو وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ودفع عجلة الاقتصاد الكلي لديها للتغلب على انعكاسات الأزمة المالية، والابتعاد عن مخاطر الركود والانكماش. وقد شملت هذه التدابير إقرار سياسات مالية توسعية وموازنات قياسية لدعم الإنفاق، إضافة إلى بعض القرارات التي تتعلق بدعم قطاعات اقتصادية أساسية ومهمة. وتوزعت أبرز الإجراءات إلى حين كتابة هذه الدراسة على الدول الخليجية وفقاً لما يلي:

الإمارات

1 - تخصيص البنك المركزي الإماراتي تسهيلات استثنائية للبنوك بقيمة خمسين مليار درهم (13.6 مليار دولار)، بهدف تخفيف التوترات في القطاع المصرفي الناجمة عن الأزمة المالية العالمية، وهروب 90% من أموال المضاربة الأجنبية خارج البلاد، وهو ما قدرته أوساط اقتصادية رسمية إماراتية بنحو 180 مليار درهم (49 مليار دولار). وأتاحت هذه التسهيلات التي بدأ العمل بها في 4/10/2008، ما يلي:

حرية الدخول على تمويل قصير الأجل بسعر أعلى من أسعار السوق.

حصر الحد الأقصى الذي يمكن للبنوك سحبه من حساباتها بنسبة 100% من رصيد الدرهم والدولار، وإذا تجاوزت البنوك هذا الحد فإن المصرف المركزي سيفرض على الأموال الزائدة سعر إعادة الشراء (الريبو) بالإضافة إلى 5%.

إعادة شراء كل شهادات الإيداع التي تكون الفترة المتبقية من أجلها 14 يوماً أو أكثر، على أن يساوي أجل إعادة الشراء أو يقل عن الفترة المتبقية من الشهادات

الحلقة 2

علي حسين باكير

ومن المعلوم أن التحدي سيمثل في الحفاظ على مستوى الإنفاق العالي، علماً أن هذا المستوى لا بد وأن يتأثر أيضاً بالانخفاض الحاد لأسعار النفط. فتمويل المشاريع الكبرى في المنطقة سيصبح أكثر كلفة وصعوبة. أما المشاريع التي لا تزال قيد البحث فيبدو أن هناك اتجاهاً إلى تأخيرها أو إلغائها في حال تردي الوضع، خاصة مع توقع تقرير لمعهد التمويل الدولي أن ينخفض فائض الحساب الجاري الخارجي المدمج لدول مجلس التعاون إلى 48 مليار دولار في العام 2009 مقارنة مع 321 مليار دولار في 2008، كذلك الفائض المالي من 22% إلى 5% من إجمالي الناتج المحلي.

2. تراجع في النمو ولا شك أن انخفاض سعر برميل النفط سيدفع دول الخليج إلى ترشيد حجم مصروفاتها القادمة، وهو ما سينعكس سلباً على معدل النمو الاقتصادي نتيجة لانكماش القطاعات الاقتصادية، وتراجع الإنفاق.

تجميع الباحث

فإجمالي حجم المصروفات الحكومية لدول الخليج قد تضاعف خلال السنوات السبع الماضية، وارتفع الإنفاق العام من 150 مليار دولار في 2004 إلى حوالي 300 مليار دولار العام الماضي. ولذلك فهي تحتاج أن يكون سعر برميل النفط 60 دولاراً للحفاظ على معدلات نمو عالية، علماً أن معظم التقديرات تشير الآن إلى أن معدلات نسب النمو ستتخفف إلى النصف في دول الخليج طالما بقي النفط دون ذلك المستوى، حيث تشير بعض التقديرات المتفائلة إلى أن النمو سيتباطأ في الإمارات العربية المتحدة، على سبيل المثال، وينخفض من 6.8% المقدرة للعام 2008 إلى 2.7% في 2009، وكذلك الأمر بالنسبة للسعودية من 4.9% إلى حوالي 2.4%. وقد تتغير هذه الأرقام ربما نزولاً على الأرجح في حال طالت فترة الركود العالمي، ولم ترتفع أسعار النفط بالشكل الكافي خلال مدة قصيرة.

3. تأثير جهود التنوع الاقتصادي

وعلى الرغم من أن كثيرين يعولون على جهود التنوع في هذه الفترة كمصدر لتغذية موازنة الحكومة بعيداً عن النفط، إلا أن وقائع كثيرة تشير إلى ارتباط جهود التنوع عادة بالأسعار المرتفعة للنفط، إضافة إلى النمو الاقتصادي. وان لم يعد هذا الارتباط قوياً كما كان في السابق، إلا أن فعالية جهود التنوع قد تكون ضئيلة في حال وصول سعر برميل النفط إلى ما دون الـ 50 دولاراً على سبيل المثال، وانخفاض النمو الاقتصادي والإنفاق العام. أضف إلى ذلك أن هذه الدول لا تزال تعتمد بشكل كبير في عاداتها الحكومية وصادراتها على إنتاج النفط، والذي يشكل حوالي 74% من العوائد الحكومية، و66% من إجمالي صادراتها، وهو ما يعني أن الأسعار الحالية ستؤثر سلباً في مالية الحكومات، وفي ميزان المدفوعات لديها.

تدني حصص الاستثمار في القطاع النفطي

وفقاً للشركة العربية للاستثمارات البترولية (APICORP)، تحتاج حكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى استثمارات تقدر بقيمة 243 مليار دولار أمريكي لتنفيذ مشاريعها التنموية والتوسعية في سلسلة إمدادات النفط والغاز، كما تحتاج منها إلى 153 مليار دولار لتنفيذ المشاريع التكميلية. لكن الأزمة المالية العالمية ستضطر أصحاب هذه المشاريع، ومن بينهم دول الخليج، إلى إعادة النظر فيها وتأخير تنفيذ بعضها، والانسحاب من بعضها الآخر، خاصة في المشاريع التكميلية، وذلك لعدة أسباب منها(1):

تراجع الطلب العالمي على النفط.

مخاطر زيادة العرض من بعض المنتجات مثل الأسمدة، والبتر وكيمويات والمنتجات البترولية المكررة.

وقد شجّع الازدهار في القطاع العقاري، إضافة إلى التركيز على ضرورة الاستثمار الآمن في ظل انعدام الفرص الاستثمارية سريعة الربح في القطاعات التي سبق وشهدت انفجار فقاعاتها، شجّع المصارف والشركات الاستثمارية على الإقراض بشكل كبير، ما أدى إلى توسع غير محسوب في عمليات الإقراض من قبلها، وإلى ازدياد التوسع والتساهل في منح القروض العقارية للأفراد من دون التحقق من الوضع الائتماني لهم في معظم الأحوال، وهو ما خلق قروضاً عالية المخاطر "تسمى أيضاً قروض رديئة، أو قروض متدنية الجودة"، نتيجة لضعف السجل الائتماني للمقترضين، أو لافتقارهم إليه أصلاً.

ومع بداية العام 2006، وأثر حصول حالة من التشبع التمويلي العقاري، وارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية إلى 5.25%، أصبح الأفراد المستفيدون من القروض "المتدنية الجودة" غير قادرين على سداد الأقساط المستحقة عليهم، وترافق ذلك مع بدء هبوط أسعار العقارات، وانتهاء فترة الفائدة المثبتة المنخفضة للقروض، فقامت البنوك بحجز عقارات من لم يستطع الدفع، وازدادت معدلات الحجز لتصل إلى حوالي 93%، وفقد أكثر من 2 مليون أمريكي في تلك المرحلة ملكيتهم لهذه العقارات، وأصبحوا مكبلين بالتزامات مالية طيلة حياتهم. وفي هذه المرحلة، قامت البنوك بعملية توريق للديون العقارية في محاولة للحد من المخاطر المترتبة عليها(2).

المصدر: صحيفة القبس الكويتية، عدد 12816، تاريخ 2/2/2009، ص 45.

وقد أدى ذلك إلى تفاقم الأزمة بشكل كبير، ولعبت البنوك والمصارف الاستثمارية (التي كانت أول المنهارين في الأزمة) دوراً كبيراً في استفحال الأزمة من خلال تجميع تلك الديون وتوريقها، عبر سندات دين بضمان القروض العقارية تلك، وباعتماد حيل محاسبية لكبار مسؤولي البنوك ومؤسسات الاستثمار. وبغية تحقيق أرباح سريعة وكبيرة، تم إصدار سندات على هيئة ثلاث فئات: الفئة الأولى: تمثل القروض لمعالجة الأزمة ووقف التدهور. وتأثر القطاع العقاري إثر وقف التمويل، وشهدت العديد من الشركات العقارية تدهوراً في وضعها المالي، نتيجة لتدهور قيمتها في الأسواق المالية، أو لتدهور قيمة العقارات العينية.

وفيما يتعلق بتأثير الأزمة المالية العالمية في قطاع التجارة الخارجية، فقد تأثرت صادرات دول الخليج - التي يهيمن عليها النفط ومشتقاته- بتراجع الطلب الكلي على الخام، وتراجع أسعاره، نتيجة لتباطؤ نمو الاقتصاد العالمي، ودخو وأما مشروع الوحدة النقدية فقد تعرّض لضغوط قاسية دفعت بدول مجلس التعاون الخليجي إلى تأجيل الموعد المحدد لإطلاقه، والمتمثل سابقاً بالعام 2010، كما أثر انخفاض أسعار النفط بشكل كبير في عملية التنوع الاقتصادي.

وسيكون العام 2009 عام عجز الموازنات(3)، إذ من المتوقع أن يتحوّل الفائض المعلن في الموازنات الخليجية لعام 2008 والبالغ 32 مليار دولار (علماً أن تضاعف أسعار النفط ووصول سعر البرميل إلى 147 دولاراً منتصف العام 2008 رفع حجم فائض الموازنات الخليجية الفعلي إلى 189 مليار دولار نهاية العام 2008، وذلك على الرغم من ارتفاع الإنفاق في جميع دول المجلس) إلى عجز يقدر بنحو 24.05 مليار دولار في موازنات 2009. وبالتالي فإن حجم العجز المعلن قابل للانخفاض أو الارتفاع وفقاً للتغيرات التي ستطال أسعار النفط في العام الجاري، حيث وضعت الموازنات الخليجية على أساس احتساب سعر البرميل بين 45 إلى 55 دولاراً، ما يجنبها التعرض لعجزات كبيرة، حيث تشير معظم التوقعات إلى إمكانية استقرار أسعار النفط حول هذا المعدل في العام الجاري، وذلك قبل أن ترتفع متأثرة باحتمالات تحسن الأوضاع الاقتصادية العالمية مع نهاية العام وبداية العام المقبل. وفي الوقت الذي يتوقع فيه أن ينخفض إجمالي الإيرادات في الموازنات الخليجية بنسبة 51% في العام 2009 مقارنة بعام 2008، فإن إجمالي الإنفاق في العام الجاري سيستقر عند معدله للعام 2008(4).